رسالة مفتوحة إلى ممثلي المجتمع الدولي

التّحوّل الدّيمقراطيّ في تونس الذي حاد عن مساره، في حاجة إلى أسُسٍ جديدة

راقية معلّى فتيني، مواطنة تونسيّة

في ضوء الرواية المضللة التي تواصل وسائل الإعلام الغربية ترويجها حول انتصار "الديمقراطية" في أعقاب "الربيع العربي" في تونس، أخاطبكم بهذه الرسالة لنفي هذه الرواية وللمساعدة على اقتراح سياسات أكثر حكمة من شأنها أن تخدم بشكل أفضل ليس الشعب التونسي فحسب، بل الناس في كل مكان فيما أصبح يعرف بالقرية العالمية. أزعم أن بداية الحل لا يمكن أن تأتي إلا من خارج شرعية نظام انتهازي وغير حكيم اعتمد في ظل الفوضى التي أعقبت عام 2011.

يُمِكنُ من الوهلة الأولى تفهّم المخاوف التي أبدتها وسائل الإعلام الغربيّة تجاه التّطوّرات الأخيرة في تونس. فعندما ترى رئيسا للجمهوريّة يُقيل رئيس الحكومة ويجمّد أعمال البرلمان، اعتمادا على فصل من الدّستور لا يَسمحُ له بذلك إلاّ بموافقة رئيسي الحكومة والبرلمان، فإنّ الأمر يبدو وكأنّه عودة إلى الحكم الفرديّ ووأدٌ للدّيمقراطيّة النّاشئة في المهد. لكنّ الأمور تبدو مختلفة من وجهة نظر أغلبيّة الشّعب التّونسيّ، التي ترى أنّ ما يسمّى بالرّبيع العربيّ (وهو مصطلح رُوّج له بعد سقوط نظام بن علي) قد تحوّل في الواقع إلى شتاء قارس جمّد النّشاطين الاقتصادي والثّقافيّ.

وخلافا للدّيمقراطيّات الغربيّة التي استغرق إرساء أنظمتها السّياسيّة التّعدّديّة قرونًا من الزّمن، فإنّ تونس كان يحكمها حزب واحدٌ من الاستقلال في 1956 حتّى الإطاحة ببن علي. وقد ظهرت أحزاب صغيرة على الرّكح السّياسيّ ثمّ سرعان ما غادرته بسبب حجمها المحتشم، باستثناء حركة الاتّجاه الإسلاميّ التي تأسّست في 1981 وحُظِرَ نشاطها بعد عشر سنين باعتبارها منظّمةً تهدف إلى إقامة نظام سياسيّ دينيّ. وهكذا خَلَقَ انهيار نظام بن علي فراغا هائلا سرعان ما مَلأَتْهُ حركة النّهضة بعد عودة قادتها من المهجر وحصولها على التّرخيص القانونيّ. وقد تمّ بسرعة حلّ الحزب الحاكم، القوّة السيّاسيّة الوحيدة القادرة على مُنازَلة النّهضة على الرّكح السياسيّ، وبذلك حصلت هذه الحركة على الأغلبيّة النّسبيّة في المجلس التّأسيسيّ. وقد استغلّت النّهضة موقعها المحوريّ في المجلس لصياغة دستور ألغى النّظام الرّئاسيّ وعوّضه بنظام برلمانيّ مُعَدّل وقد كان لذلك عواقب وخيمة على البلاد.

تعاقبت على تونس، منذ المصادقة على دستور 2014، حكومات عديدة لم تُعمّر طويلا وتميّزت بالضّعف والهشاشة وهي حكومات ائتلافيّة شاركت فيها حركة النّهضة إلى جانب أحزاب تكوّنت على العجل. وقد كانت تعوز هذه الحكومات الرّؤية الموحَّدة والبرامج النّاجعة لتحريك عجلة النّموّ الاقتصاديّ في البلاد. وعوض ذلك كان للمحسوبيّة والفساد وسوء التّصرّف وانعدام الكفاءة التي تميّزت بها النّهضة والأحزاب الشّريكة في الحكم نتائج اقتصاديّة كارثيّة فقد تراجعت نِسَبُ النّمو إلى 1% أو 2% بعد أن كانت تتراوح بين 4 و5%. وقد تفاقمت البطالة الهيكليّة وتراجع المستوى المعيشيّ (اعتمادًا على الدّخل الفرديّ المحسوب بالدّولار الأمريكيّ) بنسبة عشرين في المئة وتفاقَمَ عجز الميزانيّة والميزان التّجاريّ المُمَوّل أساسا بالقروض الأجنبيّة وهو ما أدّى إلى بلوغ التّداين الخارجيّ نسبة 100% من المنتوج الدّاخليّ الخامّ. وهو ما يجعل البلد على قاب قوسين أو أدنى من اللّجوء إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونه.

لكنّ الضّرر لم يتوقّف عند هذا الحدّ. فتونس التي كانت تنعم باستتباب الأمن وتفتخر بتشبّعها بثقافة التّسامح والتّفتّح على العالم تشهد اليوم انتشار الفكر السّلفيّ المتطرّف وتكرّر الأعمال الإرهابيّة. ويحتلّ التّونسيون المرتبة الثّالثة في ترتيب عدد المقاتلين في تنظيم داعش الإرهابيّ في سوريا. وقد عاد الكثير منهم إلى تونس ويُمثّل إدماجهم في المجتمع بدون أدنى محاكمة أو مُساءلة خطرا على السّلم الاجتماعيّ. كذلك شَهِدتْ أوروبا أعمالا إرهابيّة بشعة نفّذها تونسيّون. كما لم يُحاكَمْ إلى حدّ الآن أيّ من المسؤولين عن الجرائم الإرهابيّة التي شَهِدها التّراب التّونسيّ. والواقع هو أنّ العديد من نوّاب البرلمان تحوم حولهم شكوك في ضلوعهم في بعض الأعمال الإرهابيّة. ويمثّل قرار قيس سعيّد برفع الحصانة عن نوّاب البرلمان يوم 25 يوليو خطوة إيجابيّة إذا تلتها تتبّعات عدليّة ضدّ النّواب ذوي الشّبهات.

إنّ المجموعة الدّوليّة، بمنحها تونس قروضا ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف، كانت تهدف إلى تمويل ما كانت تعتقد أنّه تجربة للبناء الدّيمقراطيّ. ولكن ما فعلته في الواقع هو رهن مستقبل الأجيال القادمة بفسح المجال للتّلاعب الضّريبيّ والفساد السّياسيّ. وقد تواصل سيل القروض بالرّغم من تدهور الرّقم السّياديّ للبلد من سنة إلى أخرى. ومنذ 2011 خفّضت وكالة مودي الرّقم من ب أأ 2 سنة 2010 إلى ب 3 هذه السّنة. وكذلك فَعَلتْ وكالة فيتش.

على المجموعة الدّوليّة أن تعترف بأنّ التّحوّل الدّيمقراطيّ في تونس قد حاد عن مساره وأن تَكُفّ عن الدّفاع عن الدّستور الجديد والمؤسّسات الضّعيفة المنبثقة عنه. إنّ بداية الحلّ لا تأتي إلاّ بتجاوز الشّرعيّة النّاتجة عن نظام سياسيّ انتهازيّ طائش انبثق من فوضى العام 2011. لذلك فإنّ النّقاش الدّائر حول دستوريّة قرارات الرّئيس من عَدَمها هو جدال عقيم. فعلى تونس أن تسترجع نظامها الرّئاسيّ الذي يناسب مستوى تقدّمها الاقتصاديّ والسّياسيّ. كما يجب أن يتحمّل حزبٌ واحدٌ مسؤوليّة السّلطة، حزبٌ قادر على رسم خطط تنمويّة متوسّطة وطويلة المدى وذلك بهدف استعادة التّوازنات الماليّة الكبرى التي تضمن قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته وتخلق انتعاشة اقتصاديّة تمتصّ البطالة وتضمن العيش الكريم لمواطنيه. وبتقوية المؤسّسات وترسيخ آليّات المراقبة والتّوازن بين السّلطات يصبح النّظام الرّئاسيّ الأمثل لتحقيق التّقدّم في تونس.